ملف العدد

المرتكز السياسى للنهوض العربى

د. أحمد يوسف أحمد
استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

لا يختلف اثنان على تردى الأوضاع العربية الراهنة، وعلى الرغم من أن الأزمات والنكسات والهزائم ليست بالأمر الجديد على النظام العربى إلا أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هى قدرة هذا النظام على التعافى مما واجهه عبر العقود من محن، ومع ذلك فإن الموضوعية تقتضى الإشارة إلى أن المدة المطلوبة للتعافى تتسع عبر الزمن مما يشى بأن معضلات النظام تزداد تعقداً وربما تكون قدراته فى الوقت نفسه آخذة فى التضاؤل، وتهدف هذه الورقة إلى رصد معالم المشهد العربى الراهن وبحث سبل الخروج منه والانطلاق إلى الآفاق الأرحب لتحقيق أهداف الأمة العربية.

أولاً - أبعاد المشهد العربى الراهن

كما سبقت الإشارة فإن مواجهة النظام العربى لمشكلات وأزمات حادة تهدد قدرته على تحقيق أهدافه بل وجوده فى بعض الأحيان ليست بالأمر الجديد وإنما الجديد هو التباطؤ الملحوظ فى الأمد الزمنى المطلوب للتعافى من هذه المشكلات والأزمات، فمنذ نشأته واجه النظام العربى تحديات مصيرية، فبعد ثلاث سنوات فقط من نشأته الرسمية بتأسيس جامعة الدول العربية تجسد الخطر الصهيونى على فلسطين بإعلان دولة إسرائيل فى ١٩٤٨، وكان طبيعياً أن تتصدى الدول العربية لهذا الخطر على الأقل تنفيذاً لمقررات القمة العربية الأولى فى أنشاص ١٩٤٦، غير أن النتيجة كما هو

معروف كانت الهزيمة العربية لأسباب عديدة لا محل لذكرها فى السياق الحالى، غير أن اللافت أنه بعد سنتين فحسب من وقوع هذه الهزيمة بدا وكأن النظام العربى قد استوعب درسها فتوصلت الدول العربية إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٩٥٠ والتى أحدثت نقلة نوعية فى منظومة الجامعة العربية التى كانت تعانى ضعفاً بنيوياً بسبب قيامها على أساس مبدأ السيادة المطلقة بحيث أن القرارات وفقا للميثاق المؤسس كانت تُتخذ بالأغلبية لكنها لا تلزم إلا من يوافق عليها بما يفقدها أى قيمة عملية، ثم جاءت معاهدة الدفاع المشترك لتؤكد أولاً مفهوم الأمن القومى العربى فأى عدوان على دولة عربية هو عدوان على الدول العربية كافة ويمكن مواجهته بقرارات ملزمة يصدرها مجلس الدفاع العربى المشترك الذى أسسته المعاهدة بأغلبية الثلثين، ولم تمض سوى سنتين أخريين إلا وتفجرت ثورة يوليو ١٩٥٢ وكان واحداً من أسبابها دون جدال هو ملابسات الهزيمة فى حرب ١٩٤٨، وقد قدر لهذه الثورة وقيادتها الكاريزمية المتمثلة فى جمال عبد الناصر أن تقود بنجاح مرحلة التحرر العربى وإن شُغلت فى سنواتها الأولى بعملية إعادة بناء الداخل المصرى.

وبعد الانتصار التاريخى على العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وقعت الهزيمة العربية الثانية فى مواجهة عدوان يونيو ١٩٦٧وما أدت إليه من تداعيات وخيمة تمثلت أساساً فى احتلال أراض من ثلاث دول عربية ناهيك بضرب جوهر المشروع القومى العربى التحررى، وبقدر فداحة الهزيمة كانت سرعة التعافى، فبعد أقل من ثلاثة شهور دعا السودان إلى قمة عربية عُقدت فى الخرطوم فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر، ونجحت هذه القمة فى أن تؤسس منظومة ناجحة للأمن العربى بُنيت على أساس التضامن القومى لمواجهة آثار العدوان فتطوعت ثلاث دول ملكية هى الكويت والسعودية وليبيا بالدعم المالى المطلوب كى تتمكن دول المواجهة من إعادة بناء قواتها المسلحة، وطُبقت هذه المعادلة بنجاح لافت حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ والإنجاز العربى العظيم فيها، وبعد ثلاث سنوات من إنجاز أكتوبر وقع الانقسام

المصرى – العربى حول سياسة التسوية السلمية مع إسرائيل، وترتب على هذا الانقسام فصل الرأس عن الجسد فى النظام العربى بكل ما ترتب على هذا من تداعيات سلبية، واحتاج الأمر فى هذه المرة عقداً كاملاً من الزمان كى يمكن عبور هذا المأزق الجديد بعد أن تعددت مصادر تهديد الأمن العربى، فقد بدا بعد اختراق شبه جزيرة الفاو وكأن إيران يمكن أن تكسب حربها مع العراق بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات كارثية وبالذات فيما يتعلق بأمن منطقة الخليج العربية، وهكذا تداعى العرب إلى قمة عمان ١٩٨٧ التى اتخذت خطوة حاسمة فى اتجاه المصالحة المصرية – العربية بقرارها الذى اعتبر إعادة العلاقات مع مصر – وهى العلاقات التى كانت قد قُطعت فى أعقاب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل – مسألة سيادة أى أن القمة أجازت عودة العلاقات على أساس ثنائى بعد أن كان الموقف العربى الرسمى أنها قُطعت بقرار جماعى ولا تعود إلا بمثله، وكان هذا القرار راجعاً بصفة أساسية إلى أن الأمن العربى بدا فى طريقه إلى مواجهة تهديد جديد هو التهديد الإيرانى، ويُلاحظ أن هذه بداية مبكرة لمعضلة تعدد مصادر تهديد الأمن العربى وترتيب أولوياتها، فقد خفف النظام العربى من صرامته فى مواجهة سياسة التسوية السلمية مع إسرائيل لتيسير حشد القوة المصرية فى مواجهة محتملة مع إيران، وعلى الفور أعادت الدول العربية علاقاتها مع مصر عدا سوريا وليبيا اللتين تأخرتا فى اتخاذ هذه الخطوة حتى ١٩٨٩، وهو العام ذاته الذى اكتملت فيه عودة مصر إلى النظام العربى بحضورها القمة العربية فى المغرب لأول مرة منذ تعليق عضويتها فى الجامعة العربية فى ١٩٧٩.

ولم يكد يمر عام على تغلب النظام العربى على أزمة الانقسام المصرى – العربى حتى وقعت الكارثة غير المسبوقة للغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠، وهى غير مسبوقة لأنها كانت المرة الأولى منذ نشأة النظام العربى التى تغزو فيها دولة عربية دولة عربية أخرى، ولأن الدول العربية انقسمت بشأنها كما لم تنقسم من قبل، فقد كان نموذج الانقسامات العربية قبل هذا الغزو هو نموذج "الكل ضد واحد"، كما فى الوقفة الجماعية ضد ضم الأردن الضفة الغربية فى ١٩٥٠ وضد انضمام العراق لحلف بغداد

١٩٥٥ وضد المطالبة العراقية بالكويت قبيل استقلالها فى ١٩٦١ وضد استخدام السلطة الأردنية السلاح فى مواجهة المقاومة الفلسطينية فى ١٩٧٠ وضد زيارة السادات القدس وما تلاها من تطورات (١٩٧٧-١٩٧٩)، أما فى حالة الغزو العراقى للكويت فقد انقسمت الدول العربية إلى قسمين شبه متوازنين عددياً ومن حيث المكانة كما يُظهر التصويت على قرار قمة القاهرة الطارئة عقب الغزو بالسماح بالاستعانة بقوات أجنبية لصده، وهذا هو البعد الثالث لتفرد أزمة غزو الكويت إذ كانت هذه هى المرة الأولى التى تقرر فيها قمة عربية إدخال مقوم أجنبى فى معادلة الأمن القومى العربى، ودخل النظام العربى فى أزمة جديدة ربما تكون الأكثر ضراوة وتعقيداً بحكم تفجرها على خلفية تفاعلات داخل النظام العربى وليس تهديدات من خارجه.

ولعل هذا يكون هو السبب فى المزيد من اتساع الفجوة الزمنية بين وقوع الأزمة وحلها، فقد احتاج الأمر هذه المرة إلى اثنتى عشرة سنة للتعافى من هذه الأزمة، فبسبب الانقسام الحاد الذى وقع حولها توقف انعقاد القمم العربية تماماً ست سنوات كاملة، وعُقدت أول قمة بعد الغزو فى ١٩٩٦ لمواجهة تداعيات وصول اليمين الإسرائيلى المتطرف إلى الحكم فى تلك السنة لكن العراق لم يُدع إليها، وفى ٢٠٠٠ عُقدت قمة القاهرة بعد تفجر انتفاضة الأقصى بحضور العراق لكن المصالحة العراقية - الكويتية لم تكن على جدول أعمالها، وفى ٢٠٠١ عُقدت القمة العربية الدورية الأولى فى عَمان وكادت أن تصل إلى مصالحة لولا تشدد العراق، وأخيراً نجحت قمة بيروت الدورية الثانية فى ٢٠٠٢ فى التوصل إلى مصالحة بعد رقم قياسى فى استمرار الأزمة، غير أن الغزو الأمريكى للعراق وقع فى ٢٠٠٣ ليكون ثانى حالة غزو خارجى للوطن العربى بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢، لكن الفارق كان شاسعاً، فقد اضطُرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة للانسحاب فى النهاية فى الحالتين تحت وطأة المقاومة الضارية، غير أنه بينما لم تتمكن إسرائيل من إحداث أى تغيير فى البنية اللبنانية فإن الإدارة الأمريكية للعراق تحت الاحتلال قد فككت الدولة والمجتمع فى العراق باستغلال النعرات الطائفية والعرقية وعرضته لخطر تقسيم

حقيقى، وكانت السبب الأصيل فى استفحال الإرهاب فيه كما يبدو من ظهور تنظيم "داعش" وتداعياته، وقدمته على طبق من ذهب لقمة سائغة للنفوذ الإيرانى، ولم يتوقف الأمر عند حدود العراق وإنما امتد خارجه ليهدد النظام العربى فى مجمله.

وبعد ثمان سنوات على وقوع الغزو الأمريكى للعراق انطلقت شرارة محاولات التمرد على الأوضاع العربية البائسة بدءاً من تونس وسرعان ما امتدت إلى مصر فاليمن فسوريا وليبيا بل إلى معظم أرجاء الوطن العربى وإن بدرجات متفاوتة، وساد الأمل فى أن تفضى موجات ما سُمى بالربيع العربى إلى التغيير المنشود الذى يمكن من إصلاح الشأن العربى وتغييره إلى الأفضل بحيث تتمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات المصيرية التى تهددها على النحو الأفضل، غير أن هذا الأمل بدأ يخبو تدريجياً بل ويتحول إلى كابوس بعد أن تعثرت محاولات التغيير بسبب تشرذم القوى التى حاولت صنع التغيير على النحو الذى أعطى قوى ما يُسمى بالإسلام السياسى الفرصة لركوب موجات التغيير وكذلك بسبب التدخل الخارجى وما ترتب على هذا من عدم استقرار أدى فى النهاية إلى صراعات فى عدد من الدول العربية المهمة واستفحال غير مسبوق للإرهاب تأكد بإعلان "داعش" دولة الخلافة على أراض شاسعة من إقليمى العراق وسوريا وبسبب هذا التضافر بين العوامل الخارجية (الغزو الأمريكى للعراق) والداخلية (محاولات التغيير وتعثرها) يشهد النظام العربى أطول أزمة ممتدة فى تاريخه حتى الآن، فبينما نجح النظام العربى فى إعادة تجميع صفوفه بعد سنتين فحسب من هزيمة ١٩٤٨ بتوقيع معاهدة الدفاع العربى المشترك وخاض تحت قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ معارك تاريخية ناجحة للتحرر العربى، وبينما بدأ عملية الاستعداد لمحو آثار هزيمة ١٩٦٧ بعد أقل من ثلاثة شهور وحقق إنجازاً تاريخياً بعد ست سنوات فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبينما استغرقت المصالحة المصرية – العربية عقداً كاملاً وتطلبت المصالحة العراقية – الكويتية اثنتى عشرة سنه مر حتى الأن أكثر من ست عشرة سنة على الأوضاع التى ترتبت على الغزو الأمريكى للعراق والتى تفاقمت بسبب تداعيات محاولات التغيير المتعثرة فى الوطن العربى التى بدأت فى مطلع هذا

العقد دون أن تكون هناك بارقة أمل فى مخرج قريب من هذه الأوضاع، ولعل هذا الأمد الزمنى المتزايد لأزمات النظام العربى يشير إلى عملية تآكل متزايدة لمناعته كما أن الأزمة الراهنة تجتمع فيها بامتياز عوامل خارجية وداخلية على العكس من معظم الأزمات الأخرى التى كانت الأزمات تحدث فيها بفعل الإخفاق فى مواجهة تهديدات خارجية مما كان يسهل الاصطفاف العربى لدحرها.

ويمكن فى السياق السابق تلخيص معالم المشهد العربى فى الوقت الراهن على النحو التالى:

١. غلبة نموذج الصراعات الداخلية على الصراعات البينية

يُلاحظ أن نموذج الصراعات فى النظام العربى قبل أزمته الأخيرة التى بدأت بالغزو الأمريكى للعراق كان يشير إلى غلبة الصراعات البينية أى بين الدول العربية كما يبدو من الصراع المغربى – الجزائرى والصراعات الليبية بعد ثورة ١٩٦٩ مع عديد من الدول العربية والخلافات المصرية – السودانية والأردنية – الفلسطينية والسورية – العراقية والعراقية – الكويتية والقطرية – البحرينية والسعودية – اليمنية والسعودية – المصرية وغيرها، أما فى المرحلة الراهنة فقد تصدرت المشهد صراعات داخلية محتدمة فى دول رئيسية كالعراق وسوريا واليمن وليبيا بالإضافة إلى دول أخرى عانت من الإرهاب بدرجات متفاوتة، ولا يعنى هذا أن الحقبة الماضية لم تشهد صراعات داخلية فقد كانت هناك الحروب الأهلية فى السودان ولبنان والعراق وغيرها، كما أنه لا يعنى أن المرحلة الراهنة لا تشهد صراعات بينية، فهناك مثلاً الصراع بين الرباعى العربى وقطر أو بين سوريا وعدد من النظم العربية، لكن المقصود أن السمة الغالبة كانت هى الصراعات البينية فى المرحلة السابقة والصراعات الداخلية فى المرحلة الحالية، وقد ترتبت هذه الصراعات على فشل محاولات التغيير بسبب تشظى القوى الثورية التى فجرت هذه المحاولات فى الوقت الذى اتسمت فيه قوى ما يُسمى بالإسلام السياسى بقوة التنظيم مما مكنها إما من تولى السلطة أو المشاركة فيها ولو حيناً من الوقت كما هو الحال فى مصر وتونس أو

التأثير فى معادلة الصراع كما فى سوريا وليبيا واليمن، وأدت الصراعات التى نجمت عن هذه الأوضاع إلى حالة من عدم الاستقرار فاقم التدخل الخارجى منها واستطاعت التنظيمات الإرهابية أن تنفذ من خلالها خاصة وأنها وثيقة الصلة بفصائل ما يُسمى بالإسلام السياسى، ووصل الأمر لدرجة نجاح تنظيم إرهابى كداعش فى إقامة "دولة" بالمعنى الحرفى للمصطلح، أى سلطة تحكم مجموعة من البشر على قطعة من الأرض، وهكذا أُعلنت دولة الخلافة الإسلامية من ثانى أكبر مدن العراق وعلى رقعة يعتد بها من إقليمه، وسرعان ما تخطت الحدود مع سوريا ونشأ وضع جديد يهدد المعادلة السياسية القائمة فى الوطن العربى منذ نشأة النظام العربى فى أعقاب الحرب الثانية، ويُلاحظ أن هذه الدولة كانت لها مواردها الذاتية من النفط الذى كانت تسيطر عليه ومن أرصدة المصارف فى المناطق التى استولت عليها وكذلك من الضرائب التى فرضتها على السكان الذين خضعوا لسيطرتها ناهيك بالدعم الخارجى، ويُلاحظ كذلك أنها صمدت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات قبل أن تتمكن القوات العراقية بدعم دولى من إسقاطها وإن كان هذا لا يعنى نهاية الظاهرة الإرهابية بطبيعة الحال.

وقد ترتب على التطورات السابقة تعرض كيان الدولة الوطنية العربية لتهديد حقيقى مفاده إمكان انقسام عدد من الدول العربية إلى أكثر من دولة، وبدا هذا واضحاً فى دول الصراعات الداخلية بصفة خاصة، وازداد الخطر بسبب اتساق هذه التطورات مع مصالح قوى عالمية وإقليمية كما ظهر جلياً فى التأييد الإسرائيلى العلنى لانفصال الأكراد عن العراق وكذلك فى المخططات التى تم الترويج لها بخصوص خرائط التقسيم الجديدة، وهكذا أصبح هدف الحفاظ على كيان الدولة الوطنية العربية هدفاً عزيزاً بعد أن ظل جيل كامل من القوميين العرب ينظر إلى هذه الدولة باعتبارها حجر عثرة فى الطريق إلى الوحدة العربية تجب إزالته.

٢. تهديد الهوية العربية

لم يتوقف الأمر عند حد تهديد كيان الدولة الوطنية العربية بل لقد حملت التطورات السابقة معها تهديداً حقيقياً للهوية العربية التى تمثل بحق الأساس القيمى للنظام

العربى، فقد كانت العروبة هى الفكرة التى بُنى عليها الحق فى الخلاص من الحكم العثمانى الذى طالت مساوئه بوضوح إقليمى المشرق العربى والجزيرة العربية على الأقل، وكانت الفكرة هى أنهم إذا كانوا يحكموننا ظلماً باسم الإسلام فإننا عرب وهم ليسوا كذلك، وهكذا نشأت فكرة القومية العربية الحديثة التى تتمايز عن الإسلام وإن لم تتصادم معه بحكم أن أغلبية العرب من المسلمين، غير أن العروبة لم يكن لها فضل تبرير الانسلاخ عن الحكم العثمانى فحسب وإنما أيضاً أن فهمها الإنسانى الصحيح يمكن أن يمثل إطاراً حاضناً لكل الأقليات العرقية والإثنية التى تعيش فى كنفها مع الاعتراف بأن هذا لم يحدث فى حالات كثيرة مما أوجد معضلة مزمنة فى النظام العربى فى العلاقة بين العرب والأقليات التى تعيش فى كنفهم وإن كانت الإشارة واجبة فى الوقت نفسه إلى أن الفهم الصحيح للعروبة وأبعادها الإنسانية والممارسات الإيجابية المبنية على هذا الفهم قد أفضى إلى نماذج إيجابية للعلاقة بين العروبة والهويات الأخرى التى تعيش فى كنفها كما فى حالة العلاقة بين جمال عبد الناصر والأكراد العرب سواء فى سوريا إبان الوحدة المصرية – السورية أو فى العراق كما سيجئ.

وقد تعرضت العروبة بالمعنى السابق لأكثر من تحدٍ، وكان أول هذه التحديات هو تلك التيارات التى تنسب نفسها للإسلام وتريد أن تكون الهوية الأولى للأمة العربية إسلامية وهو ما يتعارض مع اتساع مفهوم العروبة عن الإسلام فضلاً عن أن الهوية الإسلامية سوف تجمع العرب بغيرهم فى جميع أنحاء العالم مما يترتب عليه دون شك إضعاف الرابطة السياسية بينهم، ومن ناحية ثانية فإن الفصائل المتشددة فى هذه التيارات أوجدت كوارث فى العلاقة بين العرب المسلمين والعرب المسيحيين، ثم كان الجديد هو المتغير الطائفى الذى وظفته إدارة الاحتلال الأمريكى للعراق عمداً لكى يؤدى ذلك إلى شطر العرب المسلمين رأسياً إلى سنة وشيعة بما يقضى على البقية الباقية من التماسك العربى، ففى البدء يكون التمييز بين الأديان وبعد ذلك يكون التمييز داخل الدين الواحد بحيث تتفكك الروابط تماماً، ويُلاحظ أن القوى الغربية وبالذات الولايات المتحدة سعيدة بهذه التطورات التى لعبت دوراً رئيسياً فى بلورتها، وهى

توظفها الآن على سبيل المثال فى محاولة إيجاد أساس لما تسميه بتحالف عربى سنى ضد إيران تكون إسرائيل جزءاً منه ولو على نحو غير مباشر فى محاولة واضحة لفرض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية لمصادر التهديد فى المنطقة بحيث يأتى التهديد الإيرانى أولاً وتتحالف فى مواجهته الدول العربية السنية مع إسرائيل.

٣. تفاقم الاختراق الخارجى

نجح النظام العربى فى مرحلة المد القومى منذ منتصف خمسينات القرن الماضى وحتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى صد محاولات الاختراق الخارجى كافة والتى كان الهدف منها هو محاولة ربط الوطن العربى بسلسلة الأحلاف الغربية التى صُممت لتطويق الاتحاد السوفيتى، وكان منطق النظام وقيادته أن هذه الأحلاف لا تتعامل مع مصادر تهديد الأمن العربى وعلى رأسها إسرائيل وإنما الهدف منها هو التصدى لخطر لا يمثل أولوية بالنسبة للنظام العربى وأنه حتى لو كان الاتحاد السوفيتى كقائد للمعسكر الشيوعى يمثل هذا الخطر فإن مواجهته لا تكون بالأحلاف العسكرية وإنما بتنمية المنطقة ورفع مستوى المعيشة فيها، وهكذا تصدت مصر بزعامة جمال عبد الناصر لكل من حلف بغداد ومشروع أيزنهاور فى النصف الثانى من خمسينات القرن الماضى، كذلك لم تمر محاولات إقامة تحالفات على أساس إسلامى، وظل الوطن العربى محصناً ضد الاختراق الخارجى حتى تم التوصل للسلام بين مصر وإسرائيل فاتخذه عدد من الدول العربية ذريعة لإقامة علاقات مع إسرائيل مع أن التطبيع المصرى – الإسرائيلى الذى قضت به المعاهدة كان فى حده الأدنى، وفضلاً عن ذلك فإن هذا السلام مثل البوابة التى عادت الولايات المتحدة من خلالها إلى ممارسة التأثير الفادح فى الشئون العربية، وفى السنة ذاتها التى عقدت فيها معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية نجحت الثورة الإسلامية فى إيران التى قدمت نموذجاً جديداً للحكم قابلاً للتصدير تحت شعار نصرة المستضعفين، وظل هذا الاختراق الخارجى على هذه المحاور الثلاثة يتزايد حتى وصل ذروته بالغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣ والذى مثل بداية المرحلة الرهنة التى يمر بها الوطن العربى خاصة وقد أضيفت إليها تداعيات ما سُمى بالربيع العربى.

وفى هذه المرحلة لم يكن من الممكن أن يكون هناك اختراق أفدح من غزو دولة بوزن العراق، بل إن هذا الغزو الأمريكى لم يكن يعنى يداً مطلقة للولايات المتحدة فى شئون العراق وقبضة قوية فى منطقة الخليج العربية بل وفى باقى الوطن العربى فحسب وإنما زاد على هذا أنه بسياساته التفكيكية فى العراق قدمه على طبق من ذهب للنفوذ الإيرانى، وهكذا تحول العراق من حائط صد قوى للتغلغل الإيرانى فى الخليج خاصة والوطن العربى عامة إلى موضوع للنفوذ الإيرانى الذى كان قد تمدد بالفعل وعلى نحو مؤثر إلى كل من لبنان من خلال "حزب الله" وسوريا بالعلاقات الوطيدة مع نظامها الحاكم، ثم كسب هذا النفوذ موقعاً جديداً بنجاح الحوثيين فى السيطرة على العاصمة صنعاء اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٤، ولم يتوقف تفاقم الاختراق الخارجى للنظام العربى عند إيران ومن قبلها إسرائيل، فقد تكفلت ملابسات ما سُمى بالربيع العربى بفتح منافذ جديدة وعديدة وخطيرة لهذا الاختراق، وعلى سبيل المثال فإن تركيا قد باشرت هى الأخرى سياسة اختراق نشطة بُنيت على مقومين رئيسيين أولهما رعايتها لمشروع ما يُسمى بالإسلام السياسى باحتضانها تنظيم "الإخوان المسلمين" وتوفير كل سبل الدعم الممكنة له وبالذات توفير ملاذ آمن له فى الأراضى التركية ينظم فيها صفوفه ويطلق فضائياته ودعمه إعلامياً وتبنى سياساته فى عداء النظام المصرى والعمل على إسقاطه والتدخل لنصرة ذلك التنظيم فى أى مكان يتحرك فيه لتنفيذ مخططاته كما يبدو واضحاً فى ليبيا على سبيل المثال، أما المقوم الثانى لسياسات الاختراق التركية فهو اعتبارات الأمن التركى من وجهة نظر حكامها والتى ترى فى أى تحرك كردى فى العراق وسوريا وإيران خطراً داهماً على أمنها يستوجب التدخل العسكرى المباشر وهو ما قامت به بالفعل فى كل من سوريا والعراق دون أدنى تنسيق مع سلطاتها على الرغم من اعتراضاتها الواضحة، بل لقد كان الرئيس التركى يرد بقسوة وصفاقة على هذه الاعتراضات.

وتُعَد الأوضاع الراهنة فى سوريا ومنذ سنوات خير مثال على الحالة التى وصل إليها الاختراق الخارجى فى الوطن العربى، فقد أدى امتداد محاولات التغيير إلى سوريا

ومقاومة نظامها الحاكم لها إلى فتح الباب على مصراعيه أمام قوى عربية وإقليمية وعالمية للتدخل فى الشأن السورى، فعلى الصعيد الإقليمى استنجد النظام السورى بحليفه الإيرانى أولاً الأمر الذى أعطى مبرراً إضافياً لإسرائيل للتدخل بتوجيه ضربات عسكرية لمحاولة منع وصول الوجود العسكرى الإيرانى فى سوريا إلى الحد الذى يهدد إسرائيل، كما اعتبرت تركيا تحرك أكراد سوريا نحو المطالبة بفيدرالية من جانب واحد خطراً داهماً على أمنها استدعى التدخل العسكرى المباشر، وعندما شعر النظام السورى بأن بقاءه يتعرض لخطر حقيقى لم يتردد فى طلب تدخل روسى عسكرى مباشر تم بالفعل اعتباراً من عام ٢٠١٥ ولعب دوراً حاسماً فى تصحيح ميزان القوى بين النظام وخصومه بل وفى استعادة توازنه وسيطرته على معظم الأراضى السورية، وبعد أن كان الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما قد نأى بنفسه عن التدخل فى الصراع السورى غير الرئيس الأمريكى الحالى هذه السياسة رغم تعهده إبان حملته الانتخابية بغير ذلك، وصحيح أن تدخله العسكرى المباشر كان رمزياً وأنه ركز على دعم فصائل بعينها فى الصراع ضد النظام السورى إلا أن هذه السياسة الجديدة قد جعلته فاعلاً مؤثراً فى الصراع وإن بدرجة أقل من روسيا بكثير، وهكذا يبدو واضحاً أنه ما من قوة إقليمية أو عالمية ذات شأن إلا وتدخلت فى الصراع السورى على النحو الذى جعل القرارات المتعلقة بتسوية هذا الصراع أو إنهائه خارجة تماماً عن نطاق التأثير العربى كما يبدو واضحاً من الآليات التى بادرت بها روسيا فى مساعيها العديدة لتسوية هذا الصراع، بل إن بعض الدول العربية التى أيدت بكثافة فصائل معارضة للنظام السورى تنتمى لما يُسمى بالإسلام السياسى قد فقدت فى ظل هذا الاختراق الخارجى الكثيف وبالذات الروسى أى تأثير على مجريات الصراع.

والمشكلة أن تفاقم الاختراق الخارجى على هذا النحو قد تم فى وقت يمر فيه العمل الجماعى العربى بأسوأ مراحله فى ظل غياب القدرة على بلورة بدائل عربية لمواجهة التحديات الهائلة التى تواجه النظام العربى، فالجامعة العربية تعانى من عجز مزمن نتيجة استمرار غلبة اعتبارات السيادة الوطنية على منطق المصلحة الجماعية العربية،

وتباين سياسات الدول العربية بشأن قضايا عربية محورية، والتأثير الطاغى لمراكز القوى المالية على عملية صنع القرار بالجامعة، وفشل محاولات التطوير المختلفة فى زيادة فاعلية الجامعة، والعجز عن تنفيذ ما يُتخذ من قرارات ونقص الموارد المالية، وهكذا لم تتمكن الجامعة من وضع رؤاها الخاصة بالقضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين موضع التنفيذ وغابت عن جهود تسوية الصراعات الداخلية العربية المحتدمة فى أكثر من بلد عربى رئيسى بل لقد تورطت فى سابقة خطيرة وهى طلب التدخل الخارجى فى الصراع فى ليبيا، بل إن السمات نفسها قد انسحبت على محاولات التجمع الفرعية كافة وكان آخرها ما أصاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى ظل صامداً منذ تأسيسه فى مطلع ثمانينات القرن الماضى رغم ما انطوى عليه من خلافات، غير أنه بقى عاجزاً عن التطور إلى حالة وحدوية حقيقية رغم مبادرة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، ومثل التغير فى توجهات النظام القطرى منذ منتصف تسعينات القرن الماضى نقطة البداية فى النهاية الفعلية لفاعلية هذا التجمع والتى وصلت بالمجلس إلى أزمته الراهنة التى تقف فيها السعودية والإمارات والبحرين بمؤازرة مصرية فى مواجهة سياسات النظام القطرى المزعزعة للاستقرار بينما تبقى كل من عُمان والكويت على الحياد، ولا يوجد فى النظام العربى حالياً سوى بعض علاقات التحالف غير الكافية لمواجهة الهجمة الخارجية الراهنة عليه والتى وصلت إلى حد التخطيط الصريح لتصفية القضية الفلسطينية وإلحاق النظام العربى أو جزء فاعل منه على الأقل بترتيبات تحالفية لا تلبى اعتبارات المواجهة اللازمة لمصادر تهديد الأمن العربى كما فى مشروع ما سُمى بالناتو العربى .

ثانياً - نحو نهوض عربى جديد

ليس ثمة أدنى شك فى أن استمرار الأوضاع الراهنة التى سبق بيانها من شأنه أن يضع نهاية حزينة للطموحات العربية فى مستقبل يحقق الحد الأدنى من اعتبارات الأمن والتنمية والحياة الكريمة العادلة للمواطن العربى ناهيك بالقدرة على مواجهة التحديات التى تعصف بقضاياه الكبرى كقضية فلسطين، وليس ثمة أدنى شك أيضاً فى

أن هناك بدائل تعدها قوى من داخل الوطن العربى وخارجه للمستقبل العربى على كل المؤمنين بعروبة مصر وضرورتها للمستقبل الذى ننشده لها أن يعملوا من أجل مواجهة هذه البدائل نظراً لما تنطوى عليه من مخاطر داهمة تهدد مستقبلنا، ويسير العمل لتحقيق هذه الغاية فى اتجاهين أحدهما شعبى وهو ما لن أتطرق له حيث عرض له بشمول وتكامل على نحو ممتاز الدكتور محمد السعيد إدريس فى عدد فبراير ٢٠١٩ (العدد الخامس .. دورية آفاق عربية) بعنوان "قبل أن ننحدر إلى نفق مظلم ... المشروع العربى هو الحل"، أما الاتجاه الثانى فيجمع ما بين العمل الفكرى والسياسى والرسمى من أجل إيجاد مخرج من المأزق العربى الراهن، وأعرض فيما يلى لرؤية ضمن هذا الاتجاه أملاً فى أن يدور نقاش حولها لإثرائها أو حتى تغييرها وصولاً إلى أفضل البدائل لمواجهة ما تمر به الأمة العربية من أوضاع بالغة الخطورة .

١. إعادة الاعتبار للعروبة

تواجه العروبة فى الوقت الراهن من خصومها داخل الوطن العربى وخارجه هجمات شرسة باعتبارها مسئولة عما آلت إليه أحوال العرب، وتصل هذه الهجمات إلى حد التشكيك فى البديهيات التى تستند إليها العروبة كاللغة وما أنتجته من ثقافة عبر الزمن والتاريخ المشترك وصولاً إلى الوقت الراهن، ولا شك أن العروبة خيار ومن حق أى عربى أو غير عربى يقيم على الأرض العربية أن تكون له خياراته الأخرى كأن يختار رابطة بديلة تُؤسس على الدين أو المذهب أو الثقافة أو الجغرافيا أو العرق، وهكذا تُطرح ترتيبات عديدة من قِبَل تيارات ما يُسمى بالإسلام السياسى أو ترتيبات شيعية أو سنية أو أفريقية أو شرق أوسطية أو متوسطية وهكذا، غير أن من واجب المؤمنين بالعروبة بمفهومها الإنسانى الصحيح أن يوضحوا بكل السبل الممكنة كيف أن العروبة هى الإطار الأمثل الذى يُمكن أبناء منطقتنا من العالم من العيش المشترك، وإذا كانت العروبة قد عانت فى أوقات سابقة من مفاهيم شوفينية أو عنصرية فقد آن أوان تبرئتها من هذا الفهم المغلوط وتوضيح أن العروبة هى الإطار

الذى يجنب العرب تمايزاتهم الدينية (إسلام ومسيحية وحتى يهودية) والطائفية (سنة وشيعة أو أرثوذكس وكاثوليك وهكذا) كما أن الفهم الصحيح لها يعنى التعايش مع أبناء القوميات والأعراق الأخرى على قدم المساواة بما يئد أى احتمال لتوتر أو صدام فى العلاقات بين العرب وشركائهم فى العيش فى هذه المنطقة من العالم، ولابد من الاعتراف بأن هذه العلاقات قد عانت فى السابق من تشوهات نتيجة فهم مغلوط وممارسات شائهة لكننا لا يمكن أن ننسى فى الوقت نفسه أنه عندما توفرت للحركة القومية العربية قيادة تتبنى فهماً سليماً للعروبة جاءت النتائج شديدة الإيجابية كما تظهر تجربة جمال عبد الناصر مع أكراد سوريا حين أصر على مساواتهم بإخوانهم العرب عند تطبيق قرارات الإصلاح الزراعى فى سوريا إبان الوحدة وذلك فى مواجهة أصحاب الفهم العنصرى للعروبة الذين كانوا يرون عدم تمليك الأكراد أرضاً زراعية بموجب تلك القرارات أسوة بالعرب، كذلك تفهم جمال عبد الناصر مطالب أكراد العراق وإن حصرها فى الحق فى الحكم الذاتى فى إطار الدولة العراقية، ولذلك كانت علاقاته بالقيادات الكردية شديدة الإيجابية واحتلت تجربته مكاناً عزيزاً لدى الأكراد.

وليست عملية إعادة الاعتبار للعروبة بالأمر السهل، بل إنها سوف تكون بالتأكيد بالغة الصعوبة ما لم تتوفر لهذه العملية إرادة سياسية على أعلى مستوى تجعل القضية حاضرة فى الحياة اليومية، وسوف يزيد غياب هذه الإرادة من صعوبة مهمة أنصار العروبة على الصعيد غير الرسمى، وتتطلب إعادة الاعتبار للعروبة الوفاء بمهام عديدة ومعقدة مثل إعادة الاعتبار للغة العربية والثقافة العربية فى النظم التعليمية فى البلدان العربية التى باتت فريسة لاختراق اللغات ونظم التعليم الأجنبية دون أن يعنى هذا أى موقف منغلق فى مواجهة النظم التعليمية المتقدمة أو تعلم اللغات الأجنبية، كذلك يحتاج الإعلام العربى إلى ثورة شاملة تعيد للغة العربية مكانتها واحترامها فى وسائل الإعلام العربية، والأمر نفسه ينسحب على المجال الثقافى بتعزيز الثقافة العربية وتعميق صلاتها بالثقافات الأخرى، بل إن العروبة ينبغى أن تكون حاضرة فى حياتنا اليومية فى أسماء المحال التجارية والمنتجعات السكنية والإعلانات

التجارية وهكذا، كذلك لا يمكن لعملية إعادة الاعتبار هذه أن تكتمل دون وضع مخطط شامل لمواجهة العوامل التى تهدد اللغة العربية ومكانتها، وأخيراً وليس آخراً تتحمل القوى السياسية العربية مسئولية خاصة فى هذا الصدد خاصة إذا لم تتوفر المساندة الرسمية لهذه العملية.

٢. الحاجة إلى قيادة

لا يمكن لعملية النهوض العربى المنشود أن تتم دون قيادة، ولقد قادت مصر النظام العربى باقتدار فى مرحلة التحرر الوطنى وصد محاولات الاختراق الخارجى، غير أن هزيمة ١٩٦٧ وضعت حداً للدور المصرى المنفرد فى قيادة النظام العربى خاصة بعد أن بدأت الاستعانة المصرية بدعم مالى عربى لتمكينها من إعادة بناء قواتها المسلحة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وعلى الرغم من أن الإنجاز التاريخى الذى تحقق فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان كفيلاً باستعادة الدور القيادى المصرى إلا أن تطورين مهمين حالا دون ذلك أولهما رفع أسعار النفط فى سياق الحرب وهو ما ترتب عليه نشوء مراكز قوى مالية قوية في الوطن العربى تمت ترجمتها إلى أدوار قيادية فعلية بدرجة أو بأخرى، أما التطور الثانى فهو مسعى الرئيس السادات للتسوية السلمية مع إسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر وهو ما أدى فى النهاية إلى قطيعة مصرية – عربية مهدت الطريق لتراجع الدور المصرى وظهور حقيقى لأدوار قيادية أخرى.

ويمكن القول بأن مرحلة القيادة المنفردة للنظام العربى قد ولت إلى الأبد نتيجة توزيع عوامل القوة ومقومات القيادة بين أكثر من دولة عربية، وذلك على الرغم من أن بعض الدول العربية مازال يؤمن بجدارته بهذه القيادة، ولذلك فإن الحل المثالى هو وجود "ائتلاف قيادى" عربى يضم أهم الدول المؤثرة وأقواها، ويُشترط أن يكون هناك حد معقول من التوافق فى الرؤى بين هذه الدول وهو ليس بالمسألة السهلة ويتعين على مصر أن تضطلع بدور رئيسى فى تحقيقه، وكلما تقدمت عملية البناء الداخلى فى مصر سوف يكون اضطلاعها بهذا الدور أكثر يسراً وفعالية، ويلاحظ أن هذه الصيغة تتناغم مع تجربة الاتحاد الأوربى التى بدأت فى ١٩٥٧ بتوحيد ست دول فى

صناعتى الفحم والصلب ووصلت عضويته الآن إلى ثمان وعشرين دولة بينها ما يقترب من الوحدة الاقتصادية الكاملة، والمطروح إذن أن تسعى الدول العربية التى تتشابه مناهجها السياسية ورؤاها إلى تكوين نواة تسعى لدفع العمل العربى المشترك فى اتجاه تحقيق أهدافه وبث روح جديدة فى منظمات العمل العربى المشترك وبلورة المبادرات المختلفة التى ستعرض لها النقطة التالية، وتوجد حالياً علاقات إيجابية بين عدد من الدول العربية يمكن أن تسمح بأن تبادر هذه الدول بالبدء فى بلورة هذه الفكرة وهى عملية لا تخلو من صعوبات جسيمة بطبيعة الحال لكن العائد المرجو منها يستحق الجهد الذى سيبذل من أجل إنجاحها.

٣. مبادرات عربية مطلوبة

تردت الأوضاع العربية على نحو واضح كما ورد فى الجزء الأول من هذه الورقة، ولقد طال أمد هذه الأوضاع أكثر من أى أزمة سابقة على نحو ما سبقت الإشارة إليه، ولا خلاص حقيقياً من هذه الأوضاع التى تهم الأطراف العربية أكثر من أى قوى أخرى، ويحتاج الأمر من ثم إلى عدد من المبادرات المدروسة وإن يكن بأسرع ما يمكن وذلك على النحو التالى:

أ. مبادرة لتسوية الصراعات الداخلية العربية الراهنة وبالذات فى اليمن وليبيا وسوريا، وذلك لأن هذه الصراعات قد استنزفت النظام العربى ووصلت إلى حالة التجمد العسكرى التى يُفترض أن تجعلها أكثر قابلية للتسوية السياسية، ولقد قدمت بالفعل مبادرات عديدة فى هذا الصدد لكن معظمها لم يكن عربياً وإنما عن طريق الأمم المتحدة أو القوى صاحبة النفوذ فى صراع ما كروسيا فى الصراع السورى أو القوى العظمى كالولايات المتحدة فى الصراع اليمنى، ويلاحظ أن أياً من هذه المبادرات لم يحقق نتيجة تُذكر حتى الآن وإن كانت موازين الصراع فى سوريا تميل الآن بوضوح لصالح النظام السورى، كذلك نجحت قوى إقليمية كمصر والإمارات فى دعم الجيش الوطنى الليبى بحيث أصبح الفاعل الأهم فى الصراع، وتقتضى هذه المبادرة المطلوبة جهداً فكرياً وسياسياً ودبلوماسياً يمكن من التوصل

إلى صيغة لحلول متوازنة لهذه الصراعات تحافظ على كيانات الدول التى وقعت ضحية لها، وتستبعد أى فصيل إرهابى من لعب أى دور فى المستقبل وتضمن إصلاحاً سياسياً حقيقياً يؤَمن استقرار الأوضاع، ويجب أن يكون التحسب لاحتمالات رفض أطراف بعينها للصيغ المقترحة للحلول قائماً، وأن تُعَد البدائل لذلك بوضع خطة لممارسة الضغوط على من يعرقل الحل بكل السبل وصولاً إلى استخدام القوة، ويقتضى هذا دون شك تفعيل دور الجامعة العربية على النحو الذى يمكنها من لعب هذا الدور وليس هذا بالأمر السهل ولكن الأمل معقود على دور "الدول النواة" التى يمكن أن تقود هذا الاتجاه فى الجامعة وخارجها، كذلك يمكن التنسيق مع الدول صاحبة النفوذ فى هذه الصراعات بشرط أن تكون لهذا المسعى العربى أوراق يفاوض بها ويضغط لتحقيق هدفه، وكذلك يمكن التنسيق مع الأمم المتحدة، ولا يمكن لهذا الجهد أن ينجح دون بذل مجهود مضنٍ فى دراسة الوضع الراهن لتلك الصراعات والإبداع فى ابتكار الحلول لها والاتصال بالأطراف المعنية فيها.

ب. العمل على التوصل لرؤية واضحة لمعضلة مصادر تهديد الأمن العربى وترتيب أولوياتها تجنباً لأى ترتيبات يمكن أن تلحق ضرراً بالغاً بالأمن العربى، وعندما نشأ النظام العربى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقلال الدول العربية كانت مصادر تهديد الأمن العربى شديدة الوضوح وتتمثل فى الخطر النابع من الكيان الصهيونى وقوى الهيمنة العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة التى منحت هذا الكيان على الدوام دعماً مطلقاً بالإضافة إلى هواجس هذه القوى بخصوص الخطر السوفيتى والتى ترتبت عليها محاولات إلحاق النظام العربى بمنظومة الأحلاف الغربية، وهى المحاولات التى باءت بالفشل بفضل قوة الحركة القومية العربية بقيادة مصر آنذاك، أما الخطر الإسرائيلى فقد تعددت بشأنه جولات الصراع العربى – الإسرائيلى ما بين هزيمة ١٩٤٨ والانتصار فى مواجهة العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ثم هزيمة ١٩٦٧ وبعدها الإنجاز العربى الكبير فى ١٩٧٣ الذى أعقبته بداية مرحلة التعامل مع الخطر الإسرائيلى بسياسات التسوية السلمية بدءاً بالسياسة

المصرية التى توصلت إلى معاهدة سلام مع إسرائيل فى ١٩٧٩، ثم تبنى النظام العربى النهج نفسه أى نهج التسوية السلمية بموجب مبادرة فاس ١٩٨٢ ثم المبادرة العربية ٢٠٠٢، وهكذا تم تسكين مصدر التهديد الإسرائيلى فى مسار التسوية السلمية بما فى ذلك الطرف الفلسطينى الذى توصل إلى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ على الرغم من أن العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الدول العربية لم تتوقف كما فى الغزو الإسرائيلى للبنان ١٩٨٢ والعدوان عليها ٢٠٠٦ وضد الفلسطينيين كما فى أعمال العدوان المتكررة واسعة النطاق ضدهم وبالذات فى غزة.

غير أنه ابتداءً من ١٩٧٩ وهو عام نجاح الثورة الإيرانية بدأ مصدر آخر لتهديد الأمن العربى فى الظهور نتيجة محاولات هذه الثورة تصدير أفكارها إلى خارج حدودها مما ترتب عليه توتر حاد فى علاقاتها بدول الخليج العربية وبالذات العراق الذى بادر فى العام التالى لنجاح الثورة بالرد على أعمال التدخل الإيرانى فى شئونه بالحرب عليها، وهى الحرب التى دامت ثمان سنوات وظهرت معها معضلة ترتيب الأولويات لمصادر تهديد الأمن العربى، فقد وقعت الحرب زمن القطيعة المصرية – العربية بسبب معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل والتى أدت إلى مقاطعة عربية شبه شاملة لمصر، وفى بداية الحرب العراقية – الإيرانية سارت الأمور لمصلحة العراق، لكن مسار الحرب بدأ بالتغير وبالذات بعد أن تمكنت إيران من اختراق شبه جزيرة الفاو فى ١٩٨٦، وبدا وكأن هزيمة العراق أصبحت احتمالاً قائماً، وعند هذا الحد كان واضحاً أن مواجهة الخطر الإيرانى يمكن أن تأتى على حساب مواجهة الخطر الإسرائيلى، فقد أدت التطورات السابقة إلى انعقاد قمة عمان فى العام التالى (١٩٨٧) واتخاذها قراراً يسمح بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية ومصر على أساس ثنائى بعد أن كان الموقف العربى الرسمى أن العلاقات قُطعت بقرار جماعى ولا تعود إلا بقرار مماثل، وكذا عادت العلاقات المصرية – العربية الثنائية على نحو شبه فورى ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية فى ١٩٨٩، وكان معنى هذا أن الدول العربية مستعدة

للمرونة أو التساهل فى مواجهة إسرائيل بهدف تقوية الصف العربى بإعادة مصر إليه تحسباً لمواجهة مع إيران.

ومنذ ذلك الحين ظل الخطر الإيرانى يمثل هاجساً لعديد من الدول العربية وبالذات الدول الخليجية إلى أن وصل الأمر بالولايات المتحدة فى ظل رئاسة دونالد ترامب إلى محاولة رفع الخطر الإيرانى إلى المرتبة الأولى بين مصادر تهديد الأمن العربى وصولاً إلى المبادرة باقتراح ما سُمى بالناتو العربى وهو حلف مقترح لدول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة لمصر والأردن باعتبارها "دولاً سنية" ضد إيران فضلاً عما هو مفهوم ضمناً من أن هذا الحلف سيحظى بمشارة إسرائيلية أو تنسيق على أقل الفروض، ولا شك أن هذه الفكرة الأمريكية تنبع من اعتبارين رئيسيين أولهما السعى الأمريكى الملح لإدماج إسرائيل فى المنطقة والثانى تأجيج الوضع فى المنطقة بما يساعد على مزيد من ابتزاز دول الخليج فى مسألة مبيعات السلاح الأمريكى التى لا تخفى على أحد، ولا شك أن النظام الإيرانى يشكل خطراً حقيقياً على الأمن العربى غير أن مواجهة هذا الخطر لاتأتى بالضرورة بالوسائل العسكرية وحدها وإنما ثمة بدائل أخرى مطروحة لحوار ندى مع إيران يحول دون أن تحقق أى أهداف توسعية فى الوطن العربى مقابل ضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية المشروعة، ولن تدخل الدول العربية مثل هذا الحوار من موقف ضعف وبالذات على ضوء تجربة "عاصفة الحزم"، وقد كان للدول الخليجية تجاربها التعاونية مع إيران كما فى الحالة العمانية بل لقد شملت هذه التجارب السعودية فى ظل توفر شروط معينة على الجانب الإيرانى.

٤. الصراع العربى – الإسرائيلى

كان ممكناً أن تتم مناقشة هذا الصراع فى سياق الجزئية السابقة غير أن محورية القضية الفلسطينية وما يُحاك من مخططات لتصفيتها يحتاج تركيزاً خاصاً، ولا يخفى بطبيعة الحال التراجع الذى أصاب المطالب الفلسطينية والعربية فيما يتعلق بهذه القضية، وأن هذا التراجع يعود من جانب إلى ميزان القوى العسكرى فى الصراع وبالذات بعد عدوان ١٩٦٧ الذى أفضى إلى استكمال احتلال إسرائيل ما تبقى من

أرض فلسطين بالإضافة إلى احتلال سيناء المصرية والجولان السورية، وإذا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أفضت فى النهاية إلى تحرير سيناء فإن الوضع قد بقى على ماهو عليه فيما يتعلق بفلسطين ومرتفعات الجولان السورية، وقد أدت هزيمة ١٩٦٧ كما هو معروف إلى تحول فى التفكير الاستراتيجى العربى بشأن الصراع مع أسرائيل بحيث تغيرت النظرة العربية الرسمية إليه من صراع من أجل تصفية الاستعمار يتطلب حله تحقيق المطالب الفلسطينية بالكامل أرضاً وشعباً إلى القبول بتسوية تاريخية يعترف فيها الفلسطينيون والعرب بإسرائيل فى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ مقابل انسحابها من الأراضى التى احتلتها فى هذا العدوان، وتُرجم هذا الموقف عملياً فى معاهدتى السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل فى ١٩٧٩ و ١٩٩٤ على التوالى، كما تُرجم عربياً فى مبادرتى فاس ١٩٨٢ وبيروت ٢٠٠٢ اللتين تضمنتا الموقف العربى الرسمى فى هذا الخصوص وإن بمزيد من التنازلات فى مبادرة بيروت مقارنة بفاس، غير أن ميزان القوى بين العرب وإسرائيل أدى إلى بقاء الحال على ما هو عليه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية.

واعتباراً من بداية رئاسة دونالد ترامب فى الولايات المتحدة كان واضحاً أننا إزاء سياسة أمريكية مختلفة جذرياً عن سياسات أسلافه على الرغم من انحياز الجميع الصارخ لإسرائيل، غير أن ترامب تميز بحديثه عما سُمى بصفقة القرن التى لم تعلن تفاصيلها أبداً وإن كان واضحاً أنها تقوم على تلبية أقصى المطالب الإسرائيلية تطرفاً فاعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها واعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان وأوقف مساعداته للسلطة الفلسطينية ولوكالة غوث اللاجئين وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن وكان واضحاً أنه لن يمانع فى ضم إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ولا يعترف بوجود مشكلة للاجئين الفلسطينيين أصلاً، ومن ناحية أخرى كان واضحاً أن "صفقة القرن" تعتمد نهجاً اقتصادياً لتحقيق السلام يتجاهل المطالب السياسية للفلسطينيين كحقهم فى دولة مقابل مكاسب اقتصادية سرعان ما اتضح هزالها فى الورشة التى عُقدت لهذا الغرض

فى البحرين فى يونيو ٢٠١٩، ويثبت كل ما سبق فساد ما يُسمى بصفقة القرن والحاجة الملحة لمواجهتها والتصدى لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية بموجبها، ونقطة البداية السهلة والمضمونة هى التمسك بالموقف العربى الرسمى كما هو موجود فى المبادرة العربية لعام ٢٠٠٢، وللأمانة فإن دولة عربية واحدة لم تتخل عن هذه المبادرة وإن كان بعضها قد شرع فى تطبيع علاقاته مع إسرائيل على العكس مما تذهب إليه المبادرة، غير أن الخطوة الأهم فى هذا الصدد ينبغى أن تكون تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية تمهيداً لوضع استراتيجية فلسطينية موحدة للنضال الوطنى، وعلى كافة القوى الوطنية الفلسطينية الحية وكذلك الدول العربية أن تضغط على الفصائل الفلسطينية الرافضة للمصالحة أو المعوقة لها بل وأن تحاسبها وتكشف المقصر والمتواطئ منها أمام الرأى الفلسطينى والعربى.

وعندما تتم المصالحة لابد من وضع استراتيجية موحدة للنضال الفلسطينى تستند أساساً إلى فكرة المقاومة، ويُصاب البعض عادة بالتوتر أو حتى الهلع من ذكر لفظ "المقاومة" على أساس أن الظرف الراهن لا يسمح بأى عمل عسكرى، وهو ما يدل على عدم فهم أساسيات التحرر الوطنى، فالمقاومة مفهوم شامل له تجاربه وقواعده ودروسه، وليس صحيحاً بحال أن المقاومة هى فقط المقاومة المسلحة، وقد سعى نيلسون مانديلا إلى القضاء على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا بالكفاح المسلح بداية غير أنه اكتشف حدود هذا النضال وتم تحقيق هدف النضال الوطنى لشعب جنوب أفريقيا بالنضال المدنى، بل إن الزعيم الهندى المهاتما غاندى قد حرر بلاده بالنضال السلمى المطلق، فالمهم هو إرادة النضال وليس أدواته.